

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۸۰۰۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجموعه کتب خطی و مکتوبه
مؤلف	عبدالله محمدی
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۰۰۲
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۱۶۸
جمهوری اسلامی ایران	

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۰۰۲

سوال تفاسیر محمد صبی

الهه دی الرضا

ایشان محمد باک

شکست پیشتی

محمد باک کتب خطی

سکس
سکس

کل نامه

کتابخانه انجمن فاضلین
کتابخانه انجمن فاضلین

۱۸۰۰۲
۲۰۹۱۶۸



نسخه ۹

جواب تفاسیر محمد صبیح

التمه دی الرجب

الشیخ محمد باقر

نسخه گشیک پیشین

مقدمه و کتب صبیح

مسکوک

مسکوک

مسکوک

کتابخانه

کتابخانه

کتابخانه

کتابخانه

۱۸۰۰۲

۲۰۹۱۶۷



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب مجبور: کلمات و قانون منظم و منکر	مؤلف: عبدالمصطفی
مترجم:	شماره قفسه: ۱۸۳۴
تاریخ ثبت کتاب:	۲۰۹۱۶۷

خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۸۰۰۲	

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً لا يورث ولا يفسد ولا يذهب ولا يترك
 بين الحق والباطل وعلى آلاءه لا يحيط بالبرهان لا ينطق بالبيان لا يحيط
 بالآداب ولا يدرى مستجاب للعبادة ولا يدرى سر القربة ولا يحيط
 في القواعد المتعقبات مع حقيقتها جميعها في عبور سنن وأعوام ودرر وأيام
 آمنه وطمأن قلوبهم بالعرفان لا يحيط بالربوبية والحدوث والعدم والعدم
 وبه التمسك وعية التكلمان **باب التصور** في كماله لا أن يتصور
 لا يستعاض من التصور ذلك الأمر في الشيء وعينه بيان كماله ما هو في كماله

هو الذي ذكره

هو الذي ذكره

هو الذي ذكره لا يورث ولا يفسد ولا يذهب ولا يترك
 العلم ان لازم المسبب من مقتضى العلم هو الذي من التصور وتصور غرضه
 العلم ان لازم من الامر غرضه من كماله لا يحيط بكماله ولا يدرى كماله
 بين امره لازم والاخره تصديق شفاذه من المنصور به فترى **باب**
 تحت ينفذ الترافع ان قالوا في تقسيم كل منها اليها كون كسبي كسبها
 لا يستفاد من الاخره لا يلزم من ان لا يصير امرها بهما كسبي من الاخره فحق
 الى الشبهة تصديق بالزوم منها بدعي حتى الى الشبهة فصار التصور ان منها
 محذور **في كماله** قالوا في تقسيم العلم الى التصور والتصديق ان العلم ان كان
 لا ان لم يستد اليه في الشبهة في صورته لا يحاط به السلب فحقه لو كانت
 فتصديق الامر وتصور سوا كان ادراكا يستد ان من خبرية المشكوك فيها ادراكا
 الربوبية او لا من وجه فاعلم عدم نوعه هو ذلك والفرق بين التصور والتصديق
 ليس الا بالاعتق كماله هو الذي قسمه اياه اليها فربهم ان تلك النسخ ادراكا

يتعلق بالبنية بانها تارة ليست بالمتحقق لغير تصديقها في نفسه
 غير ان على هذا يمكن **جواب** بان في التعريف قد اخذوا بالتصديق العلم بان
 ان البنية واقعة ليست عن سيرة رد الفعل في جهة الطرف الاخر
 راجع فيصير في مساو مضور وانما قد وقع عكاز على قرينة القصص في القول بانه
 ان الذين واصل منب القدام من العلم في عين تخلص البنية للدراس
 انما يتعلق بان البنية التي تخرج البنية كذا صرح في الاكابر تارة
 البنية البنية في حال البنية تصديق في الاكابر في تصديق البنية
 البنية البنية لا يمار وقوع البنية او لا وقوعها والبنية في الصورة
 كما عند الذين اذ لا وقوع عندهم ولا وقوع في هذا النوع من الادراك
 الا ذلك لا يتوقف البنية تردد ولا رجحان الطرف الاخر وهو التصديق في النوع
 سواء يتعلق بالبنية التي تخرج البنية او لا تخرج البنية او ان تصديقها في النوع
 او بدون البنية او بمرادها في موضوع البنية في التحقيق والوجدان في كل

نشد

تشكيك فذهبهم ان الدلالة القسمة لا يتحقق من المطابقة في علمهم ان الشيخ قال في
 انما ان الفعل موضوع للحدث والزمان في البنية الا انه على سبيل غير ذلك
 بغير لا يدل على حدث والزمان في البنية الى فعل بغير علم في الا على الخبر للحدث
 ولا شك ان الخطب في شيئا بدون ان الفعل في نفسه الشيء والفروض لا يدل
 المفرد المطابق فيصير التصديق بدون المطابقة **جواب** ان الدلالة القسمة
 بغير مطلقا بل قد في غيرهم الكمال كما لا يتحقق المطابقة اه لا يتحقق
 قد اخذوا ورواه لانه لا ليت من الدلالة القسمة المقسمة الى المطابقة في
 الا لزام اي الدلالة الحقيقية بل لا تخرج في عايد كدلالة الالف على الالف
 فيجوز انما على هذا المقصد منها من التفرع ليس ولا يخفى عليك ان هذا
 هو المشهور وورن ان الفعل موضوع للحدث والزمان في البنية الى الفعل في
 يفهم في الحدث والاول يفهم البنية الى فعل البنية في الالف
 قد لا تصور صورت التصديق في نفس هذا الفعل في ذاته الى ان يتحقق العلم بان

علی پور

فلا يكون مقصورا ولا محمولا ولا ذاتا لا يملكه شيء كيب وقصور مثل غزالين
وان لم يطرغا فانه تصور اولاهما فاصلا للشيء في غيرهما ثم تصور تلك الصور
على قسمين اولان الوجه وفي تفصيل الاشياء الوجهة للركبة الذوات
خامس الاشياء منها جملان من انفراد وجهي وان كانت اليف منها وهو وجه
تاليف مقصور بربان التاليف من حيث هو اليف من انفراد ما يوجد
ذات الوجه يعطى من غير ذلك اسم للعدم يكون لعدم انما قبول تصور تقدم
اشياء في غزال العرباين التامة للذوات من انفراد الوجه المتعجبين من الاشياء
المقصورة والاشياء المتجايزة لشدده ولام الترخيف في الغزال الى الاشياء
من النوعين الحقيقيين تركبا حقيقين المستحتملات من كونه تعالى في الحقيقة
تلك قالوا ان الصور قد يتفق اليهم مع الاشياء متعلق التصديق عند الحقيقة
فيروا عليهم ان العلم مطابق للمعلوم كما ثبت في مقصده فتعلق اليهم
بالشيء وهو التحقيق لزوم ان يكون في الحقيقة تحقيقا متعلقا بالنوع وهو جمل

بان ينقسم من رايهم منوطا بغير علم لا يتصور ولا يعلم ولا يرتب له
 يدل الاعمى لا العلم لا يتصور ويرى من ترتيب الطلقات تفاوت لبيان الوصف
 مختلفا في علمه من نفي الكل بسببه الا ان في نظر ادراكه لا يمتثل
 عن التحقيق وانما يدعى تقدير تمامه لا يصح سببه العواجب بل يشاء لا يوافق
 لا يتحقق ان المراد بتمام العلم والمعلوم بالذات لا يدل على الوجود بل على النفس
 في الذين وهذا لا ينافي ان يكونها في عراض يكون اليه الماخوذة كمالا لغير
 فالحق انما هو حجب مر كمال العلم انما هو حقيقة حقيقة وهو حجب اخر مع حقيقة
 انما هي من حجب اخر من حجب المعاني حجب هي في حجب في الدنيا
 في من شأنه لا يتصور الماخوذة مع تلك الامور حقيقة تصورية واما في
 يكون الماخوذة مع حقيقة تصديقه وبدون ملاحظة تلك الحقيقة مع ما هو
 هي في حجب الحجب خصوصية لان بطلان الفصل في حجب خصوصية كونه صورة
 كمالا في علم حقيقة تصور حجب خصوصية عدم كونه صورة بل حجب
 العلم

انما علم حقيقة تصديقه مع قطع النظر وعدم ملاحظة حجب خصوصيات كمالا كونه
 الذين معلوم وفي الصوتين وكلاهما ليس بصديق ان النفس بسببه كونه
 فيه لا يشاء وشجوا ولا تشارك العلم والمعلوم الا هذا من غير دفع الابرار
 المتصدقين انهم في **تنبيه** قالوا الكل لا يجوز العقل مجرد ملاحظة من المعلوم
 والصوت اشتركة بين كثيرين وهو غير من العقل يدرك العقل ولا يمكن ادراكه
 شأنه انما هو العلم المدرك له لجماعته بل كمالا في حجبها ليس الامور
 تجزئة كما قال الشيخ في النجاة فصل في التصور والذات والحدس والفكر الفصل
 في الكليات مجردة والحسن والجمال المذكورين انما هي حجب في الحجب
 في ان لان المعلوم على كثيرين ذلك انما هي كمالا في صورة خضرها في
 التي اذ الحسن لا يشاء لم يمكن ان يشرك فيها سائر الصور الحجب
 لان ما ينقسم في حجب ومقابل يكون مع عواض من الكم والكيف اشياء
 اشكال في الحق الذي حجب في الصور الحجب في الحجب من الحجب الحجب

الله

الكل على الجزاء واجتمع بعضين من هؤلاء ثم منها صدق الاشياء في غير محل
التعارف اذ الشيء لا يكون فردا منفردا يكون اشياء فردا لا شيء فلم يصدق عليه
بالجزء التعارف ولو كان فردا شيء من هؤلاء لم يثبت الشيء ضرورة للشيء ان
الشيء ضروري للشيء ان الشيء مع نفسه اذ ان سببه خرج فخال **شكك** قالوا
الكل يخرج من تحت الشيء والجزء بعضه والخاص والعرض العام فردا ان الغنوم عند
منفعة الكل والحرى المركب من هذه الغنومات واربعة منها اربعة اذ شئ
معلوم ولا يكون فردا لان قسم الكل الى اربعة فربية فلا بد ان يكون
كله والكل لا يزعم ان يكون له مصدق في الواقع بل يجب تجزئته **نظر**
للاول مع قطع الناطق عن الواقع ونفس الامر كما في الكميات النقصانية **قولي**
من تلك الكميات **جب** بانه يجوز ان يكون داخل في النوع ودرءا عن النوع
فبذلك لا يجوز ان يكون عمولا على الكل خفيفا في غير النوع وقع في ان
لا يحل على الكل من حيث هو واما اذا اتخذ لا يثبت فهو محمول على كل واحد **الحال**

الانسان اذا اخذ له شبه طه قد بر **ثبوت** فله ان لا يتحقق
 بين الكليات على الترتيب اقسام تساد ورجوع الى وجهين كل واحد منهما
 يباين كباين العموم والخصوص المطلق ورجوع الى وجهين كل واحد منهما
 وخصوص من وجه ورجوع الى وجهين كل واحد منهما ورجوع الى وجهين كل واحد منهما
 اصل التعارف الغير القضا بالخصوص كما هو انطس هذا التعريف في
 استاوى على تعاد لا يتحقق بين خصوصين مساوكل مفهومين من وجهين
 فيها لا يصح التساوي بينهما لانه لا يصدق في احدهما على كل ما يصدق في الاخر مثله ان
 لا يصدق على كل ما يصدق في الاخر مثله ان لا يصدق على كل ما يصدق في الاخر
 لان بعض ما يصدق عليه الانسان هو ان لا يصدق عليه في نفسه وبق
 من ان محال شي على نفسه وثبوته كضروري يرجع الى ان كانا ^{او} يقع
 شبه ضرورة وري وكما لم فلا شك انه لا يصدق عليه بكل المقترنة القضا
 المتبعة المتعارضة الذي هو كون صدق المحمول على الموضوع من ^{بشكل}

الكل على ضرورة اذ شي لا يكون فردا لنفسه ولك لا يصدق الانسان على كل ما يصدق
 عليه ان لم يكن ان يصدق عليه ان لا يصدق عليه الانسان وهو لا يصدق على كل ما يصدق
 ولو كان هذا يصدق على كل التعارف لما تفرق لانه في وجهين كل واحد منهما
 الغير في التساوي بل هو كباين مساوكل وكذا المثال في ان لا يصدق في الوجود والموجود
 المعروف غير ما يحتمل النسب عند ان يباين العموم والخصوص المطلق من وجهين
 مما اعطى لما تفرق ^{او} **الحكاية** كما هو ان يكون مرجعها الى القضا بالمتعارضة لكونها
 كونهما بحيث لا يصدق في العموم على الثالث لا يصدق في احدهما على الاخر به
 تصريحات العموم كباين في ما بينهم بائنا وجهين والمفهومين الذين فيها الذي
 والمطلوع ان قضا القضا بالمتعارضة في النسب يستلزم اعتبار صدقهما على
 في ان احدهما يصدق عليه اعتبار صدق في المفهومين على الاخر لانه ليس من
 محل التعارف فله **ثبوت** قد تقرر في رسم ان يقتضي التساوي ^{متساوي}
 وهو متحقق في ما بينهما الكل فيهما غير فان بينهما اتيان ورجوع في كل

جزئي الكلي وكما هي الجزئ ليس بين بقضها التساوي ذلك لصدق كماله
 تحقق الكلي صدق بقضه وهو بعض تحقق الجزئ لم تحقق الكلي فلا ينافي التحقيق
 بحث بصدق الكلي ان يستلزم بين المعنيين قد يكون جيبا
 الصدق الكلي قد يكون جيبا التحقيق فان لم يخط جيب الجزئ
 عموم فهو من وجه صدق مرتبة جزئية مع سالتين جزئيتين اما احده
 مرتبة فتكون بعض اشياء الكلي ثم الجزئ ويجوز كون كل جزء ككل آخر وهو
 الساتية الجزئية من جيب الكلي اي ليس بعض اشياء الكلي ثم الجزئ بل ان
 الكلي جزء الكلي آخر وان استلزم ثم الكلي ثم الجزئ ولا يستلزم الاستلزام
 ككل كطلوع الشمس وجودها رواها ان لم تجزئ جزئية من جيب الجزئ فيكون
 ليس بعض اشياء الكلي ثم الجزئ وان استلزم على ما لا يكون
 بل ان الجزئ بين بقضها يتأتى جزئية ضمن العموم وهو خصوص جزئية
 فيصدق بعض تحقق الكلي تحقق الجزئ على نفع المذكورة الاشياء فيجوز

لحق

تحقق الجزئ على عرفت ليس بعض تحقق الجزئ تحقق الجزئ تحقق الكلي كما هو
 يتقاضى على قاعده المنطقه وان لم يخط استلزم جيبا التحقيق كما بين
 فيهما ليس التساوي ما هو المفروض بين بقضها ان ذلك لصدق
 تحقق الكلي تحقق الجزئ وهو صدق كماله تحقق الجزئ تحقق الكلي لان الكلي
 متصفان لا يجوز تحقق احدهما بدون الاخر كما لا يكون الجزئية فلا قد وبقية
 فتدبر **تشكيك** قال المنطوقون الكليان الاذان منها عموم وخصوص مطلق
 يكون بين بقضها ان يستلزم بين الكليين وفي الكليين متصفان
 انعام مكان ولا مكان الخاص من منها عموم وخصوص مطلق ليس بين
 بقضها ان يستلزم انعام ولا مكان الخاص من منها ليس بين الكليين
 لا يستلزم انعام الا لو كان منها العموم والخصوص ليس بين الكليين
 الا ان كان الى ص جسم من الا ان كان العام فصدق كماله ليس
 عام فهو ليس بكون خاص ضرورة صدق الاسم على جميع افراد

ارض وبقية القصة به تارة في قولنا ليس يمكن وضع كل شيء على
 ما ليس يمكن وضعه فاما وجب شئ على القدرين اصدق عليه
 العام شئ كما ليس يمكن عام فهو ممكن عام وهو متبع للقياسي او العرفي
 ان ليس يمكن عام فليس يمكن العام فيتم الحال لا بد من عزوه
 الصوري والكبرى والهيئة التباينية بينهما لكن البنية الصورية
 كجوانب ثلثية الشكل الاول به الهيئة والاشياء فهو كذا فيكون
 عزوه لا يتم بصرف كل شيء يمكن عام فهو ليس يمكن عام فتم كذا
 لعدم اختصاصه بسلطان **الوجه** ان في الكبرى هو قولنا كما ليس يمكن
 فهو ممكن عام لان يكون الموضوع غير ممكن من غير السلب
 الصوري فان كان الاول عام الكبرى فادخل السلب بصيغة في المعدوم
 يكون الموضوع معدوما فلا يصدق فهو ممكن عام لان ثباته
 وان كان ثلثه فالكبرى ممكن لان لا يمكن ان لا يكون

الضرر

الصوري غير ثابت لا فرض كونه نقضا الا كان المقصود ان تصح قبله
 ففرض كونه نقضا الا كان المقصود ان تصح قبله لا بد من الكبرى
 العدول فلا يمكن ان لا يكون **شكك** قالوا كل مفهوم لا يخرج
 من السلب الا بالعدم فيعلم ان السلب يكون مفهومه لا يتحقق
 اصلا اما السواء في خاصه للموجودين اليك في منها به تارة اما السواء
 فعدم تحقق السلبين اليك في منها اذ لا يصدق شئ من الممكن
 وان صدق شئ من الممكن ان يكون اما العدم والخصوص فعدم تحقق
 اصلا كما مر في الاشياء البراءة لعدم اختصاص من وجه خاصا
 جزئية اذ لا يصدق بغير المحسوس ان عدم صدق لزم وهو محسوس
 محسوس لعدم صدق لازم لزوم عدم صدق المراد **وجه** ان
 فيها اثنان اثنان اثنان اثنان اثنان اثنان اثنان اثنان اثنان
 من الممكن ان يكون كذا بغيره من بعض الجوانب كما مر في

لزوم الاول فما لزوم ثلث وكذا ان لا تسامى لانه لو سلم ان
 يكون بعد لزوم لا نفس الامور ذات ويزيد في لزوم الاول فلا
 اشياء بالافروضا ان تملك من نفس قيسيل للزومات المتحققة
 نفس الامر هو بطلان البرهان المشهور الدال على اشتراط لزوم
 في نفسه كذا يخرج عن حقيقة الافروضا نوع هو الخارج بكونه
 عرضا واما ان لا يتحقق لاجل بعض **الشيء** ان يبين ان لزوم
 مستحيل فخرجه بوجوبه في الخارج لا في ذاته ولا في ذاته
 اياديه كما ان معنى فرض الجزئية القدرى وان كان موجودا في العين لا في نفسه
 ولا في غيره من الخارج لا في ذاته وفيه **الف** مراد من لزوم لزوم لزوم
 كما لا مرية لزوم الاول كما ان الامر في غير الجزئية وكذا الامر في
 الجزئية الاول كما ان كل فرض من الجزئية لا يكون تساميا واما
 منها لا يفي الى حد لا يمكن ان يضر به كذا حال كل ما يضره الفصل من اللزوم

واما لم يخرج منها كما ان قول قول الجزئية الى لا يتساوى تباينها في نفس الامر
 يقتضي الفصل لا يصح وقصده في ذلك يخرج اللزومات المتحققة
 التسامية التي تقتضي الفصل لا يصح فخرجه بامته خطا في نفس
 مثل ذلك سواء ليس في ذلك تسام في نفس الامر او في
 التسام في الامر لا في ذاته عينه في الخارج بكونه لا يخرج
 الى البرهان متمسك بجواب ان ذكرنا ان ليس في كون
 محال ان يستلزم المطابق للزوم وهو خلاف مدعى التسام
 وان لم يستلزم هذا فقد ليس في معنى ان لا يلزم ان يكون
 لزوم وان استلزام والى ذلك في بعضه شيء من المقدمات المتكلمة
 وكذا الباب في نفس الامر ذات البنية فانه وان لم يخرج من
 واما الباب ان جاز ان لا ينعكس كما ان يكون لا يكون في حقيقة اللزوم
 وان لم يكن لا يمكن تسام في نفس الامر في نفس الامر

فيما ذكره حكم ما يتحقق ثباته ونحوه قسم الى التعريفات والاسماء
 الحكم بين الشبهين ان كان احدهما معروف لا يعرف الا بالاسم الاول
 انتهى وان يتحقق ان الحكم المشهور بالعلم وغير صحيح على غير ذلك
 فاعلم **فصل** في تعريف قسم ان التعريف قسمان كسبي وبه هو الاول
 به من التسمية وغيره فالحاج حصوله الى تعريفه كسبي التعريف غير صحيح من حيث
 لانه حاربه القوم من تعريفات الكيفيات المحررة مثل محاربه وبرودة
 والرطوبة واليبوسة حيث قال الحارون هي معرفة تلك السمات بحسب
 تلك الصفات البرودة بعلم من الرطوبة هي كسبية تقتضي اول التسمية اليك
 بالعكس مع ان الكيفيات المحررة به **الرب** ان اليبوسة هي كسبية
 لا يحتاج الى التعريف والتعريف والكسبي واللازم من ليس الا عدم شيئا
 التعريف لانه لا يحتاج الى التسمية وما ذكره القوم في بيانها جهل
 فاعلم **فصل** في **الاسم** تعريفه عرفه القسمة بانما قول هو قول
 تعريف

ان

ان صادقا وكاذبا وتعريفه ان هذا التعريف غير جامع لان
 كل كاذب في قولك كاذب ولم يتكلم بغير حقيقة لا يرب ولا يصدق
 عند التعريف المذكور لا يقع ان قول صادقا يستلزم كاذبا
 واللازم بطا لانه كذب على تقدير الصدق واللازم مثله فلا يصدق كونه
 صادقا ولا يقع ايضه ان قول كاذب لا يصدق كونه صادقا وانما لا يصدق
 صدق على قول الكذب مقدمه لانه يكون كاذبا ثبت لا يصدق
 ان قول صادقا وكاذبا ولا بد في قول مفهوم المرد على شي
 من مقوله احد ما في الواقع ولذا لا يفي الجرد ما كل او نحو كذا على
 نسخ انما كما عرفت تعريف الحقيقة والاضافة الى كسبي صادق يكون كاذبا
 ولا لم يكن كاذبا يكون صادقا فهو صادق وكاذب معا فالحق
 يتبين من جمع ذلك كما لو ليس كسبي **فصل** في تعريف الحقيقة
 بهتسا نفس طبعها غير ثبوت شيئ في سلب غير صحيح قطع



المحسوسات تحصل التعريف ان القضية قول اذا جردت من خصوصية
 الحكم خصوصية الموضوع المحال وفيه خط لغوي ان شئ شئ شئ
 عند نطق القائل ان قول القائل صادق او كاذب اي هذا المقوم المردف
 يرد به ان صدق القائل كونه صدقاً او كونه كذباً لا يمتنع وسائر الصاويين
 البديهي مثل السماء فوق الارض تحتها موضع الحقيقة محال القول
 ايضاً اذا جردت من خصوصية المحال ولا خط لغوي ان شئ شئ شئ
 عند التعريف المذكور لا يمتنع في قول كاذب بقوله صادق
 لا يرد الاشكال انما الباب في هذا الكلام ليس بخصيص بل
 فلا يتقضى تعريف المصدق في شئ شئ شئ كذا الحال
 من وجه آخر وهو انه ثبت عند القدم ان القضية الواقعة ان قضية كاذبة
 وبها خصوصية وفهم لا يخرج من الصدق والكذب محال في الواقع اما
 صادقة او كاذبة في ذلك لا يراى والمذكور في التعابير يراى كذا قوله
 غير من

غير من عجل الاشكال الصعوبة والذات كذا شئ شئ شئ كذا لاقصم
 بعد تبيين مقصده من قول القائل كل كلامي من الصدق كاذب
 اي ان يكون الحكم بالكذب مفهوم كلامي كما يكون القضية بطلت
 مفهوم كلامي اي ان يكون الحكمين مع الاستسلام مضافاً الى الكلام كاذب
 وان كان ان يكون الحكم على حده بالكذب هو قول القائل كلامي كاذب
 ليسوى ذلك فان اراد الاول تخارجه كاذب اي ثبت له
 من كاذب فاضول كان كاذباً كان صادقاً او كاذباً كان صادقاً
 ثم وانما يكون لك لو كان مفهوم كلامي غير او محمول كذا
 بقصا تعيد بافهوم كذا يكون كاذباً لا يكون صادقاً فلهذا قد رد
 اريد ان يراى انه صادق قوله لو كان صادقاً كان كاذباً غير لازم
 انه محتمل ان يصادق عليه كلامي بوجه السعة الذي هو محتمل
 قولنا ان كل كلامي كاذب فيخرج صدقه لا يلزم ان يصدق كاذب

من غير الكلام مضافا الى الحكم وهو لزوم بوث صايق له
 ففرض صدق كلامي كاذب كاذب تليد كلاما اخر وهو قولنا كلامي
 لا غير ذلك استهزئة اجزا غير ثابتة لموها لبعض هذه الرسالة
ثاني قد علم ان الحكم على شي مستبعد لصحة بوجه هو كانه محله
 الاسم في عيهم انه لصدق نه الحكم لصحة لشي من الجمل المطلق كحكم
 غير مدام فهو لا مطلق وهو مستلزم الحكم على الجمل المطلق من هو محمول
 كما في هذه القضية فتح لاشي من الجمل المطلق كحكم غير مدام فهو لا مطلق
 هذا وفيه القضية يعني محمول المطلق كحكم غير مدام فهو لا مطلق
 على الجمل المطلق لانه الموضوع له ليس ذلك لا اجتماع القضية في الاسم
 بعد والمزوم مثل **الثاني** انه لا كان صدق العنوان على الذات بل
 لا غير الله وغيره من ان الاتصاف كحكم على نفسه لانه لا
 كونهما معلوم متعين بعد العنوان انها ليست محكوم عليها على نه المالك المملوك

ان على تقدير عدم العلم بها بوجه ما وفي زمانه ولا يخفى ان كونها ليست محكوم
 في زمان على تقدير لا ياتقضي كونها محكوم عليها بهذا الحكم على تقدير اخر وفي زمان
 عينة فلا قدور قد بر **ثالث** قالوا الاند في القضية المزمومة من وجه
 الموضوع لان الاجاب اي ثبوت شي لشي يقضي بوث الثبوت
 وهو عرض عليه بان في بعض الاحكام العارضة في نفس الامر كحكم
 تحقق المحكوم عينية في الواقع مثل حكم بان زيد هو قضية مثلا او في حجر
 ناقص لزيد ليس كحكم فانها حكمان صايقان مع عدم وجه المحكوم
 بها في نفس الامر او المحكوم عليه ليس الا في حجر ولا يمكن تحققة اصلا
جواب ان ما هو المقترع هو مستبعد في الموضوع من ان كان الحكم
 قريبا وان كان دينا قد منها فقولنا زيد حجر معناه انها قضية
 وجمية محتمل ان زيد حجر في الذم اي هذا المركب موقوف
 قضية بحسب نفس الامر لا غير قضية في المركبات ولهذا المهموم

الوجود موضوع هو زيد و محمد و غيره نسبته وان كان كونها قضية في
 الواقع باعتبار كونها قضية كاذبة في صحتها والقيود مستلزم للصدق
 قولنا جميع النقصين حال في الخارج او متحدان جميع النقصين هذا
 المعنوم في الذين هو صواب بالاستحالة اني قد يجب الواقع لا يمكن
 فيه فانه غير موصوف بهذا في الذين على انه مفرود بنظر المحققين
 الموضوع في القضية موجود في الذين اما صدق من الحكيم في عظمة
 النسبة المتبركة المنع عن موضوعها غير مرجح و يقع التقدير المصلي
 الذين على نسبة كونه قضية كاذبة الى الدليل بنسبة الاستحالة الخارجية
 الى انشائي بنسبة خارجية عن هذه المقابلة وانما نسبة الحقيقة
 حسب ما راعى انما النسبة بنظر الواقع وان لم يكن حسب ما راعى
 اصلا بل مقدر و شريع اليه اذ كان اثر الخلل بنسبة عدمها على
 محبت الواقع ولا يمكن ان الحكم صادقا لا يكون له نسبة التقدير بطلان

خارج هذه النسبة وان كانت له نسبة في جهة عن هذه النسبة الموصولة بمسألة
 في الخارج لو لم يكن كونها نسبة الى انشائي لا شرعية نسبتها اطلاقا
 فان كل معنوم في الذين له نسبة الى الخارج يمكن الحصول فيه اولا بتسليم
 نسبة التبركة على ما هو عديم الحصول وعدمه له نسبة الى الواقع فالحكم
 وان نسب التبركة على ما هو عديم له نسبة الى كونه كاذب قضية
 تقر عنه سم انه لا بد في القيد من تحديد فرد الموضوع لا مكان او لم
 لم يصدق كونه حقيقة اصلا اما الموصوف فلان من افرادهم نسبة كونه كاذب
 مثلا انسان لا يخف بغيره فلا يصدق كل انسان جيران حقيقة لصديق
 تقيد وهو بعض الانسان ليس بجيران انا اسبلة فلا بد انما هو غير
 كونه انسان لا يخف بغيره فلا يصدق كل انسان جيران حقيقة لصديق
 تقيد وهو بعض الانسان جيران على ما قررنا و بطو الكلام عديم وقته تعالى
 يدعى بعض المقدم المذكور وقرنا ما جاعل عدم القيد بهذا القيد لا يبرم

صدق كونه أصلا اذ لو استلزم صدق شيء الحقيقة الكلي لا يتبعها
 والملازمة طارئة على ان من قضية سلبية كقضية حقيقة غير مقيدة
 لا يمكن فلا يستلزم الاستلزام المقتضين اعترض في الحقيقة السلبية
 الكلي لصا وقد بعض المسألة الكلي الحقيقة صادقة كانه القضية فلا يلزم
 لهذا الملزوم ثبت **معنا** ان هذا الصدق عينه فلو كان
 مستلزم لكانها لكونها من جنس ما يكون فادعى على تقدير كونها
 صادقة واما هذا المجرى الكذب على تقدير الصدق ليس شيئا كقولهم
 ان يقيد بغير عدم الحقيقة فيكون باطلا ثم حصل الاستدلال ان
 لو خلفت لم يقيد بالان كان لم يصدق كذا فادعى صدق شيء منها ولم
 الكذب كما نده الكلي السالبة التردد منها مستلزم كذا بها او لا
 عدم الحقيقة مستلزم لمقتضين فيكون بطور كذا انقضت كمال الشك
 بان قيل ليس اليك بجمع متداهية صحيحة لانه لو تم الاستلزام المجرى الكذب

على تقدير الصدق كما يحسن الاستلزام بل هو لازم عدم الحقيقة
 ولو ترك انقضت بجوابه لا يدور خلفكم فالجواب ان الشرط ان
 والخلف هم وان **فكذلك** قالوا السالبة الكلي تعكس ان السالبة
 كقضية خصوصها اذ كان ضروريا غير عديم انه يصدق كذا في الانا ان
 اذ الحكم في المحذور لا فلا ولا يصدق كذا من النوع بان السالبة
 وهو بعض النوع **ان** **وهو** ان العكس من احكام القضاء بالصور
 لا يشخصه ولا يطبقه او رسم لا يجوز عنهما مع انه يمكن الاستدلال
 على انه الذي يبعد الاول فلان قولنا زيد كاتب مستلزم كذا
 ثم كذا تب زيد كان الموضوع فيه زيد المحمول قدم فخرج
 الاعراض والمفهوم لا يكون موضوعا وحكما عيبا لانه يطبقه وهذا
 مطبق على الان يراو بكتاب الذات وبذلك المسمى بغيره
 عكس ذلك لانه اذا قلنا اذ الاول باحكم فيه على الذات المفهوم يكون

ان هذا الكليم يستحق ان يكون له وجود مطلقا واما وجوده في الخارج فلهذا
 عام ولا يمكن ان يكون له وجود مطلقا لا في الخارج ولا في الداخل
 فهو موجود مادام لم يكن له وجود في نفسه من غير ان يكون له وجود في الخارج
 بعض ما يمكن ان لا يكون له وجود في نفسه من غير ان يكون له وجود في الخارج
 ليس ضروريا بل بعض الوجود في حال عدمه مكانه لا في الخارج
 الا في الخارج في حال الوجود كما في حال الوجود في حال الوجود
 الا في الخارج في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود
 عن وصف الوجود مادام لم يكن له وجود في الخارج في حال الوجود
 ليس الا ان كان له وجود في الخارج في حال الوجود في حال الوجود
 عنه وهو الموجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود
 في حيزه في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود
 كل وجوده في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود

عكس

عكس نفسه في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود
 بعض ما يمكن ان لا يكون له وجود في نفسه من غير ان يكون له وجود في الخارج
 قالوا ان القضية المتصلة بالضرورة هي التي تستحق الملائمة بين طرفيها لعدم
 واما قد يتألف من الح والباء فيكون له وجود في حال الوجود في حال الوجود
 انه في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود
 في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود
 في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود
 في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود
 في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود في حال الوجود

بتحقق الملازمة كما قالوا لا يتم التماس فيه من غير محال
مع كون ان يرد كون الملازمة في سبيل الامكان في سبيل التحقيق
 احد هاتين الواقعتين بدون الاخرى في الملازمة في سبيل الامكان في سبيل التحقيق
 يكون كلاهما متعين في الواقع كما يشاهد ان يرد ان صحة قولنا لو تحقق احد هاتين
 يتحقق الاخر فسلم لكن لما كان بينهما الملازمة صريحة ولو تحقق احد هاتين في سبيل التحقيق
 بين هاتين طين على تقدير الحال على الكلام الا فيه على ان يكون الملازمة
 بينهما يكن ان يرد ان صحة قولنا لو تحقق احد هاتين في سبيل التحقيق
 احد هاتين فانه **في سبيل التحقيق** قالوا ان صدق لمتصل الزمنية وكذا صدق
 الحكم بين المقدم واللاحق وكذا هو كانه لمتصل في سبيل التحقيق
 كان هو ان كان ذلك بين كونه في سبيل التحقيق الا انه لا يصدق به ان كان المقدم
 واقع لصادق كونه ان الانسان ان كان حيوانا ولا يصدق في مقدم
 صادق وان كان كاذب لا يلزم ان صادق الكاذب لان صدق الملازمة

سند

يستلزم لصدق الملازمة لا يلزم من كونه كاذب وكذا صدق الملازمة
 لا يلزم من كونه كاذب الملازمة في سبيل التحقيق لان كونه كاذب
 هو ان يكون في سبيل التحقيق لا يلزم من كونه كاذب الملازمة في سبيل التحقيق
 الملازمة في سبيل التحقيق لان صدق الملازمة في سبيل التحقيق
 كما قالوا ان كونه كاذب في سبيل التحقيق هو ان يكون كاذب في سبيل التحقيق
 الكاذب في سبيل التحقيق لان صدق الملازمة في سبيل التحقيق
 الاول ان لا يصدق من مقدم الصادق ان الكاذب في سبيل التحقيق
 وان كان ان لا يصدق من مقدم الصادق ان الكاذب في سبيل التحقيق
 على هذا الوجه ان كونه كاذب في سبيل التحقيق هو ان يكون كاذب في سبيل التحقيق
 كان حيوانا وهو قد يكون ان كان في سبيل التحقيق ان كان في سبيل التحقيق
 عليه لازم المقدم ولا يصدق فيه ان يكون في سبيل التحقيق ان كان في سبيل التحقيق
 كان كونه كاذب في سبيل التحقيق هو ان يكون كاذب في سبيل التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

ان بعد هذا البيت خطا لا شك في ان الاشكال لم يرد في نسخة
من نسخة ما نقل عن المرحوم ابن تيمية في نسخة بخط
فداني في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
البيان في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
الا بعد ذلك لا بد في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
من نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
الاشكال ان كانت من نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

عنه في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
الاشكال الرابع اوسع من الاشكال الاول في نسخة في نسخة في نسخة
ان في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
بالفعل في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
مع نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
ان نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
ان نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
وقد يجب ان يكون في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
على ان يكون في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
بقية في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

الكبري مع الاختلاف في الكيف وهو الغروب ان كانت مخالفة بحجج المعلوم مع
 الشرحين المذكورين في المتن سابقا الا انها بالاحد ولا يخفى ما فيه من لزوم
 بحجج المعلوم من الشرحين المذكورين في المتن سابقا الا انها بالاحد ولا يخفى ما
 من لزوم في لغة عبارات الاشكال ان شرائط المذكورة منها مخالفة في
 والاتساق لشرط المذكورين اتصالا غير منتهى الاشكال بل ان كان اتصالا
 المذكورة منها موافقة بشرائط المذكورة فيما سبق التكرار في كل الشرط
 الاول والثاني في الترتيب المذكور في المتن في الرابع في الاول وصرف الكلام
 على الترتيب على شئ مضمون على ان ذكره لا يمنع الايراد الثالث مع
 من فاته نسبة وصف لا وسط الى وصف لا كبير يعني ان
 الامرين كما يكون كما في الاشكال ان لم يكن لا وسط محمول في كل المقدمتين
 ذلك بل لا بد مع ذلك من مراعاة ترتيبها بين السنين في
 بوجه بحث لا يمكن اعتبارها
 كذا بان قد عطفها بها وهذا
 ذكر

ذكرنا انما نسبتها من كلام الله تعالى فيهم لزوم اعتبار النسبة في كل
 الرابع ومنها كذا لا بد من النسبة عليها من النسبة لان النسبة لا يكون
 الا وسط الى وصف لا كبير في نسبة الذات الاخرى لم يثبت
 نسبة وصف لا وسط الى ذات لا كبير في نسبة الذات الاخرى
 اذا عتبت ذلك لم يتحقق ما في كبرى الشرط والفرق للصحة
 المكمل والمقطوع والحق ان النسبة بين نسبتين احداهما نسبة
 الا وسط الى وصف لا كبير واخرها نسبة وصف لا وسط الى ذات الاخرى
 يتحقق في جميع الاحتمالات الستة واما النسبة بين نسبتين
 احداهما نسبة وصف لا وسط الى ذات لا كبير والاخرى نسبة
 الا وسط الى ذات الاخرى فلا يتحقق الا في بعضها فذلك حسب الاول لم
 مع ان النسبة اذا عتبت بهذا فتقول النسبة واردة مع نسبتين
 اما وجودها فلا ان كان في الصغر وانه كانت عتبت في الكبير بمقتضى

عامة فكلهم في الصغرى مدوام الايجاب في الكبرى مطلقا بسبب
 منافاة لدوام الايجاب اذا كان علم الكبريات منافية للصغرى
 كان خصلها ايضا منافية لخصها وان كانت الكبرى من القضايا التي لا تتغير
 التوالف كان علم الصغريات مطلقة عامة ليس الكبرى اقرب
 ان يكون الحكم بالدوام المصحف لا شك في منافاة ان علقاق العام والخاص
 علم الكبريات منافية لعلم الصغريات كان خصلها ايضا منافية لخصها
 كانت الصغرى ضرورية او كبرى ضرورية او مشروطة كان علم الكبريات
 او الصغريات ممكنة عامة والمنافات حادثة لما تقدم واما عدا
 ان لم يكن الصغرى ما يصدق عليه دوام الوضوح ولا الكبريات فالحال
 لم يكن في الصغريات نهج من الشروط الخاصة ولا في الكبريات نهج من
 ولا منافات بين ضرورة الايجاب بسبب الوصف لا دائما وبين
 اسبغ في وقت معين لا دائما بل هو ان يكون ذلك الوقت عينا تروى

الوصف

الوصف المعلوم او نفعه والمنافات بين الاخصيص من ملزم
 الاعيان بما ان اخذت الشرط ما دام الوصف وان قد كانت
 فيقال لم يكن في الصغريات خصل من الشرط اني صمد او اقرب
 لا دائما وبين ضرورة اسبغ في وقت معين
 بل هو ان يكون علم مناه في وقت غير وقت اوقات الاخر واذ لم يكن
 ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان خصل الصغريات لا مشروطة
 واما الدائمة فلا منافات بين امكان الايجاب فلا وبين ضرورة
 اسبغ بسبب الوصف لا دائما ولا فيه وبين دوام اسبغ دام الذات
 واذ لم يكن خصل الصغريات منافية لكبرى لم يكن علمها ايضا منافية
 لها واذ لم يكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة على تقدير كون الصغرى
 كان خصل الكبريات اما الدائمة او العرفية الخاصة ولا منافات بين
 الايجاب ودوام اسبغ دام الذات ولا فيه وبين دوام اسبغ

لا دوما واد لم يكن الخي الكبريات منافي للفرى لم يكن اسما

منافيا لوانه البعد ان اخذت الشرطه ما دام الوصف ان

نشره الوصف يقال في الاول لمن خص الصغريات اما

الخاصه او الدائره او القوسيه واذ ان كان خص الكبريات

او الغريريه الخاصه او القوسيه والمنافات تبينه كان تقدم

قد تم من الراس بعول لم الكبريات

فخرج من تسويه ونايته في يوم جمع

الخصه في وقت على

مدرستهم

بدرت

الادام

بدرت

الادام

بدرت

الادام

بدرت

الادام

بدرت

الادام

بدرت

الادام

بدرت

الادام

بدرت

الادام

بدرت

الادام

